

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Mai 2011
24 ماي 2011

الصبار يلتقي اللجنة الوطنية للتضامن مع رشيد نيني وتقرير دولي يعتبر المحاكمة سياسية

اللجنة الوطنية تنظم ندوة صحفية بالرباط ومحكمة عين السبع توصل الجلسة الثلاثاء المقبل

خديجة عليموسى

التقى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة المنصرم، أعضاء سكرتارية «اللجنة الوطنية للدفاع عن رشيد نيني والدفاع عن حرية الصحافة»

التي يرأسها محمد بنسعيد أيت إيدر. وقد استمر هذا اللقاء حوالي ساعة من الزمن تدارس فيه الطرفان قضية اعتقال رشيد نيني. ويُنتظر أن تنظم اللجنة الوطنية للدفاع عن رشيد نيني بعد لقائها مع الصبار ندوة صحفية، غدا الثلاثاء على الساعة العاشرة صباحا، بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية في الرباط من أجل الإعلان عن تفاصيل ما دار في هذا اللقاء. كما ينتظر أن تسلط هذه الندوة الضوء على مجريات محاكمة رشيد نيني وكشف مختلف الخروقات التي عرقتها هذه المحاكمة، كما ستعرض اللجنة الوطنية، خلال هذه الندوة، برنامجا نضاليا يتضمن العديد من المبادرات الاحتجاجية ضد اعتقال رشيد نيني.

وأكد أحمد ويحمان، منسق سكرتارية اللجنة الوطنية، أنهم راسلوا كلا من وزارة العدل ووزارة الاتصال والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موضحا أن الجهة الوحيدة التي استجابت هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تم لقاءه بأزمينه العام الثلاثاء) النظر في ملف رشيد نيني على الساعة 8) ومن جهة أخرى، توصل ابتدائية «عين السبع» في الدار البيضاء غدا الثانية بعد الزوال في قاعة الجلسات رقم «8»، وهي القاعة التي طالما التمس دفاع رشيد نيني من المحكمة تغييرها، نظرا إلى ضيقها وعدم توفرها على شروط لائقة، غير أن القاضي حسن جابر قرر مواصلة المحاكمة في القاعة، رغم المجهودات إلى بذلها الدفاع من أجل استبدالها، عبر اتصالات مع كل المسؤولين القضائيين، وعلى رأسهم وزير العدل المساء»، ويتواصل الاستنكار من لدن «ومن جهة أخرى، تتواصل حملة الشجب المنذدة باعتقال رشيد نيني، مدير نشر وفي هذا السياق، اعتبر عبد المجيد بلغزال، عضو المجلس، أن «اعتقال رشيد نيني. فاعلين سياسيين وجمعويين ونقائبيين «إساءة كبيرة إلى الوطن وسباحة ضد التيار

ومن جهة أخرى، أكد المحامون والمراقبون الدوليون أن ما شدد انتباههم هو الحضور الكثيف لرجال الأمن أمام المحكمة، «وكان الأمر يتعلق بمحاكمة إرهابي»، بينما يتعلق الأمر بصحافي يتابع بسبب كتاباته. واعتبر هؤلاء المحامون والمراقبون الدوليون، في تقرير أصدره بعد حضورهم جلسة الخميس المنصرم، أن محاكمة مدير «المساء» «محاكمة سياسية تهدف إلى كبح جماح أحد الأصوات النادرة والشجاعة في المغرب، التي «تجرؤ»، جهرا، على إدانة كل الاختلالات «والتجاوزات الناتجة عن الشطط في استعمال السلطة

وأشار أصحاب التقرير إلى أن «هذه المحاكمة تجري في ظروف غير مناسبة بتاتا وفي ظل هذه ظروف تنعدم فيها شروط المحاكمة العادلة»، مستغربين كيف أن الولوج إلى قاعة المحكمة يخضع لمراقبة صارمة، رغم كل الملتزمات التي تقدم بها «المحامون، والتي تطالب بقاعة كبيرة تتسع للأعداد الكبيرة من متبوعي المحاكمة

شخصيات الأسبوع

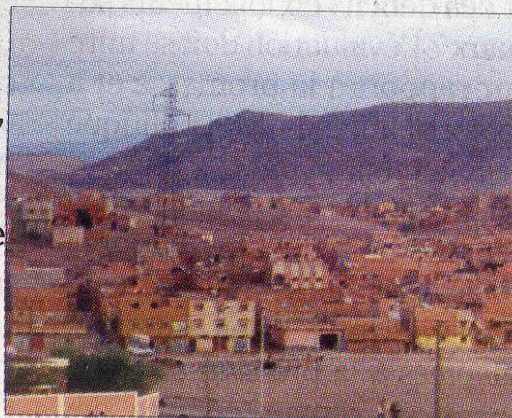
■ محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعيش في الفترة الحالية على صفيح ساخن، خصوصا أنه بعد مدة قليلة على تعيينه بمنصبه صار يشرف على عدة مواضيع حساسة، أولها تدبير ملفات التدخل العنيف في حق متظاهرين سلميين أمام معتقل تمارة، بالإضافة إلى ملف اعتصام سلفي سجن الزاكي بسلا الذي أشرف ضمن مسؤولين آخرين على المفاوضات معهم. لكن من النقاط التي قد تحتسب للحقوقي السابق بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بيان أخرجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان انتقد استعمال صور المتهمين في ملف تفجير أركانة، وصور عائلاتهم وكذا نشر معلومات دقيقة عنهم. لكن الصبار ومن ورائه المجلس سيجد نفسه أمام امتحان إعطاء وجهة نظره من التدخلات الأمنية العنيفة في حق متظاهرين.



محمد الصبار

Session de formation au profit des acteurs locaux à Khénifra

■ Une session de formation a été organisée, récemment, au profit d'une vingtaine d'acteurs locaux dans la province de Khénifra sur "La charte communale et le développement" à l'initiative de l'Association "Al

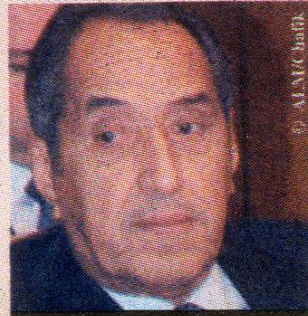


Amal" pour l'éducation, la culture et le sport. Cette formation de trois jours s'inscrit dans le cadre du projet de renforcement des capacités des acteurs locaux (acteurs associatifs, élus et agents des collectivités locales et des administrations publiques) dans la province, en cours de réalisation dans le cadre du programme de réparation communautaire, apprend-on auprès de l'Association "Al Amal", porteur du projet. Ce projet, dont le coût s'élève à environ 370.000 DH, financés dans le cadre d'un partenariat avec le Conseil consultatif des droits de l'Homme et la Caisse de dépôts et de Gestion (CDG) avec le soutien de l'Union européenne, vise à faciliter l'accès des groupes cibles, à savoir les acteurs associatifs, les agents de l'administration publique et des collectivités locales ainsi que les élus locaux, aux approches et outils de la gouvernance locale.

INSTANTANÉS

Les prisonniers ayant commis récemment des actes de vandalisme à la prison locale de Salé

ont été répartis sur les prisons «Salé 2» et «Toulal 2», indique, lundi, le délégué général de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion, Hafed Benhachem. Les proches des détenus peuvent s'informer auprès de la prison locale de Salé sur le lieu de



• Hafed Benhachem.

détention de chaque prisonnier de ce groupe. Les auteurs de troubles dans la prison de Salé voulaient, par tous les moyens, imposer leurs idées et leur mode de vie à l'Administration pénitentiaire, avait affirmé, mardi 17 mai, le délégué général de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion, Hafed Benhachem. Ce groupe de détenus a commis «des actes de troubles, de mutinerie et de pillage» lundi 16 mai. Il avait rappelé que l'Administration pénitentiaire, avec le ministère de la Justice et le Conseil national des droits de l'Homme, avait ouvert un dialogue avec ce groupe de détenus en vue de les dissuader de mettre en exécution leurs desseins.

ثلاثة أطباء أشرفوا على الخبرة الطبية للشارف

أفادت مصادر قضائية أن بوشتي الشارف المعتقل في سجن سلا أجريت له خبرة طبية، كذبت بشكل مطلق تعرضه لأي شكل من أشكال التعذيب، كما زعم في شريط نشره على موقع يوتوب قبل أسابيع، وقالت المصادر إن الشارف موجود حالياً في سجن سلا، حيث يمكن لعائلته أن تزوره بشكل عادي، مشددة على أن الشارف لم يتم في أي وقت من الأوقات اختطافه وحسب. كما تدعي زوجته، كما أنه لم يكن مشاركا في تمرد معتقلي السلفية الجهادية وبالتالي لم يطله إجراء الترحيل المصادر ذاتها فإن بوشتي الشارف تم عرضه على ثلاثة أطباء قصد إجراء الخبرة الطبية التي أمرت بها النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالرباط، وقد أشرف على الخبرة المذكورة كل من البروفيسور عبد اللطيف بنشقرون بلعباسي رئيس مصلحة المستعجلات الجراحية بالمستشفى الجامعي بن سينا والبروفيسور عبد الله بلهاشمي الاختصاصي في الجراحة الباطنية والدكتور عماد زيوزيو طبيب داخلي كان مكلفا بالحراسة لحظة عرض الشارف على الخبرة الطبية، وقد تم إدخال الشارف إلى مصلحة التشخيص رفقة الأطباء الثلاثة دون حضور أي شخص أجنبي عن الأطباء الثلاثة والمعتقل المذكور وأكدت الخبرة التي وقع عليها الأطباء الثلاثة أنه لا يوجد آثار للتعذيب مورست على بوشتي الشارف، بل فقط آثار بواسير عادية وأما ما يتعلق بقضيبه الذي يدعي أنه لم يعد صالحا للممارسة الجنسية فقد أكد الأطباء للشارف أن القضية ناتجة عن اختلالات نفسية التي ربما هي خلاصة اعتقاله في سوريا وفي المغرب، وعبر الأطباء عن استعدادهم لتقديم العلاجات إلى ذلك عبرت أوساط وزارة الداخلية عن تدميرها من الطريقة التي يتم بها تسريب بعض اللازمة بهذا الخصوص الأخبار، مثل خبر بوشتي الشارف دون التوفر على المعطيات الكافية، واعتبرت تمرير مثل هذه الأخبار المتعلقة بأمر حساسة قد يمس بمصداقيتها، فالمفروض في مسؤولي الوزارة التريث، وعدم إطلاق الكلام على عواهنه حتى لا تخلق هذه وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد التقى بوشتي الشارف. الأخبار نوعا من اللبلة وتحدث معه حول ما ورد في الأشرطة التي بثها على الموقع الاجتماعي يوتوب وتلفقتها العديد من المواقع الإلكترونية، والتي يتهم فيها المخابرات المغربية بممارسة تعذيب وحشي عليه وتحدث أيضا عن رفضه الحديث إلى نائب وكيل الملك الذي انتقل إلى السجن للاستماع إليه، ورفض أيضا إجراء الخبرة الطبية لتحديد صحة مزاعم تعرضه للتعذيب عن طريق وقد فاجأ الصبار بوشتي الشارف عندما ذكره بأنه كان محاميه أثناء مراحل التقاضي، وأنه سبق أن طرح عليه "القرعة أسئلة من قبيل هل تعرضت للتعذيب، وذكره الصبار أن جوابه كان مخالفا لما بثه في الأشرطة المذكورة، حيث سبق أن قال له يوم كان محاميه أنه تعرض للتعذيب شديد بسوريا، وأن ألف مخابرات مغربية ولا مخابرات سوريا، وأن مخابرات المغرب فيهم الرحمة أما السوريين فلا رحمة ولا شفقة على حد قوله ولم يسجل محامي الشارف السابق أن قال له أنه تم تعذيبه ولم يجد الشارف ما يدافع به عن نفسه أمام هذه الحجة التي أفحمه بها الصبار. وكان بيان اللوكيل العام للملك ذكر أن النيابة العامة بادرت إلى تكليف الضابطة القضائية بسلا للاستماع إلى الشارف لشرح ظروف التعذيب التي سردها عبر وفي سياق متصل سبق موقع يوتوب، وأضاف البيان أن السجن المذكور أصر على الامتناع ورفض خضوعه لخبرة طبية لأحد معتقلي السلفية الجهادية أن فجر قنبلة في وجه رفيقه بوشتي الشارف، ونفى المعتقل المذكور، في رسالة ل"النهار كل ما جاء في الشريط الذي تم تصويره ونشره على موقع يوتوب الاجتماعي، وقال إن ما حكاه الشارف مجرد "المغربية قصة حيث كان شاهدا على مجموعة من تفاصيل حياته في المغرب وفي سوريا، وحتى لحظة تسليمه من قبل الأمن السوري إلى نظيره المغربي. وأوضح المعتقل المذكور "أن ما سرده الشارف هو مجرد إدعاءات مغرضة وما هي في النهاية إلا إخراج مسرحي من صميم تهيئاته وتخيلاته لتغليب الرأي العام" وأشار إلى أن محاولات الشارف نفي انخراطه في مخطط إرهابي دولي ما هو إلا وسيلة للتهرب من التهم الموجهة إليه، موضحا أن الشارف ضليع في الأعمال الإرهابية، وقال إنه من الشاهدين على ذلك بحكم كونه من المتطوعين المغاربة ل"الجهاد" في العراق

سجناء السلفية أخطأوا الهدف.

أجري الحوار سعيد الشاوي

الثلاثاء 24 ماي 2011 - 09:01

قال عبد الرحيم مهتاد، رئيس جمعية "النصير" لمساندة المعتقلين الإسلاميين، في حوار لـ "كود" إن المعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية ليسوا كلهم متفقين على ما جرى ويقع من أحداث، "ميرزا أن أحداث التصعيد والمواجهة، التي شهدتها سجن الزاكي بسلا، لا يمكن إسقاط نتائجها على باقي السجون".
وتحدث عبد الرحيم مهتاد، في حوار مع "كود"، أن اندماج التيار السلفي المعتدل.

عبد الرحيم مهتاد

كود: ما حدث في سجن سلا آثار جدلا وتخوفا من عملية الإفراج عن المعتقلين السلفيين، ما رأيك؟ وما هو الغرض من هذا التصعيد؟

بداية وجب الفصل بين ما وقع ويقع داخل السجون من أحداث، أو ردود فعل من طرف بعض المعتقلين، أو الإدارة الوصية وبين مسلسل الإفراج أو تصفية هذا الملف الذي عمر منذ سنة 2002، وذلك لعدة أسباب منها، أن المعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية ليسوا كلهم متفقين على ما جرى ويقع من أحداث، وأن الذين أمضوا لحد الساعة ثمان سنوات من الاعتقال، والذين استفادوا من مراحل العفو السابقة يراهنون على معانقة الحرية، لم يشاركوا في أية حركة احتجاجية، إلى جانب أن أحداث التصعيد والمواجهة التي شهدتها سجن الزاكي بسلا لا يمكن إسقاط نتائجها على باقي السجون، بل إن عددا من المعتقلين المتواجدين بهذا السجن نفسه لم يشاركوا في الاعتصام ولا المواجهة، بل وانسحبوا من الحي المخصص لهم، بمجرد ما وفرت لهم الإدارة الظروف الملائمة، وقبل وقوع التدخل الأمني.
وشمل هذا التدخل حوالي 120 معتقل ممن اعتلوا سطوح السجن وأبوا الانصياع للأوامر السجنية.

"كود" تريد أن تقول بأنه يجب التمييز بين هؤلاء السجناء؟

طبعاً، يجب التمييز وعدم التعميم، حتى لا نظلم من لم تكن له ناقة ولا جمل فيما عرفه السجن من تصعيد من طرف بعض المعتقلين، الذين صوروا أنفسهم في أشرطة فيديو على اليوتيوب، وأعلنوا حرباً واستشهاداً، ولم يقدرُوا لاختياراتهم هاته لا الظرفية ولا الزمان، وبذلك أخطأوا الهدف ووجدوا أنفسهم أمام مسؤوليات كان من المفروض تقادي نتائجها بالحوار الهادف والبناء والرصين.

وبناء على ما سبق تفصيله فلا يعتقد عاقل أن الدولة أو الجهات الوصية والملتزمة بتصفية ملف المعتقلين الإسلاميين سوف تؤاخذ زيدا بجريرة عمر، وكل هذا يدخل في إطار تحديد المسؤوليات والجزاءات، وأن لدينا أمل في أن يستفيد باقي المعتقلين من الإفراج، خصوصا أولئك الذين هم متشبثون ببراءتهم، ودلت سلوكياتهم ومواقفهم عن حسن نواياهم.

"كود": هل تتوقع أن يتم الإفراج عن مجموعة جديدة؟

نحن نأمل ونمني النفس بذلك، ووضعنا نصب أعيننا مرحلة التصويت على التعديلات الدستورية المقبلة، على أساس أن يدخل المغرب بعد المصادقة على الدستور في صيغته المعدلة، ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إن شاء الله تعالى، مرحلة جديدة بعدما يكون قد تخلص من كل الشوائب والمعيقات.

"كود": هل اللقاءات التي كان يجريها مسؤولين يمثلون الدولة مع سجناء في وقت سابق أعطت أكلها؟

من الصعب الجواب بالسلب أو الإيجاب، ولكن يحضرنى الآن ما صرح به الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، عندما ذكر أن العفو الأخير ليوم 14 أبريل، الذي استفاد منه 190 معتقل، جاء بعدد أكبر مما كانوا يتوقعون هم بالمجلس. وهذا دليل على أن الذين كانوا يعقدون اللقاءات، ويتابعون أحوال وسلوكيات المعتقلين بالسجون لديهم من القناعات ما يدبرون به هذا الملف، لأنهم هم الأدرى بطبيعة كل واحد من هؤلاء المعتقلين، وهم الذين سوف يتحملون مسؤولية متابعة أحواله بعد الإفراج عنه.

"كود": ما هي توقعاتك بخصوص تأثير التيار السلفي المعتدل في الحراك السياسي والاجتماعي الموجود حاليا بالمغرب؟

إذا ما اندمج أبناء هذا التيار في ما يعرفه المغرب اليوم من حراك سياسي واجتماعي سوف يكون لهم بالتأكيد تأثير في رسم معالم مغرب المستقبل، أما وأنا نلاحظ تشبثهم بالتميز عن باقي المكونات الفاعلة في الساحة، (وذلك من خلال وقفاتهم، وخرجاتهم، وشعاراتهم، وحتى بالهندام أحيانا...) فأبني أعتقد أن لا حظ لهم في التأثير في مغرب يعرف التنوع في كل شيء، ويكره الاستلاب أو الاندماج في نموذج آخر غير النموذج المغربي الموروث عبر القرون.

*ما الفرق بين تدبير ملف السلفية الجهادية في وقت سابق وحاليا؟

هذا ملف ليس له طابع محلي حتى نقول إن له اليوم تدبير ورضا يدبر بشكل آخر. ففي هذا الملف عدد ممن كانوا بالأمس القريب مقاتلين بأفغانستان، أو العراق، أو معتقلين في غوتناموا وغيرها من البلدان، ومن هم متورطون فيما عرفه المغرب من أحداث إرهابية. وأعتقد أن المغرب لا يتحرك فيه بمفرده، وإنما باتفاقيات وعهود مع دول أخرى، ولا أدل على ذلك من أن تونس ومصر شهدتا ذهاب الرئيسين، زين العابدين بنعلي وحسني مبارك، وما زلنا نسمع إلى يومنا هذا بالمطالبة بإطلاق سراح أبناء هذه التيارات في هذه البلدان.

رسالة شديدة اللهجة موجهة إلى الرئيس الحالي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان - كفى استهتارا بحقوق

الموضوع: رسالة شديدة اللهجة موجهة إلى الرئيس الحالي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان - كفى استهتارا بحقوق المواطن و ضحكا على ذقونه -

المرجع: رسالتين في نفس الموضوع وجهت إلى مقر المجلس بتاريخ: 2009/12/28 و 2010/10/23

ذلك أنه بعد الاختطاف والاعتقال التعسفي الذي تعرضنا له يوم الخميس: 2002/06/06 و ما صاحبه من تعذيب جسدي و نفسي من طرف دورية شرطة تتكون من أربعة عناصر بقيادة رئيس مفوضية الشرطة بعين بني مطهر آنذاك و ذلك على خلفية نشر مقالات صحفية بجريدة (الشرق) الجهوية الصادرة من وجدة أمطنا من خلالها اللثام عن سلسلة الخروقات و التجاوزات التي كانت تصدر من طرف أفراد الشرطة في حق مواطنين بالبلدة و على رأسهم رئيس مفوضية الشرطة المتهم الرئيس في قضية اختطافنا (القضية بكل حيثياتها و تفاصيلها مطروحة لدى هيئة الإنصاف و المصالحة سابقا و كذا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان) كما أننا راسلنا منظمة مراسلون بلا حدود، فضلا عن أن النائب البرلماني عن دائرة وجدة السيد (عبد العزيز أفتاتي) كان قد طرح قضية اختطافنا في إطار سؤال كتابي على وزير الداخلية آنذاك تحت قبة البرلمان بتاريخ: 2002/06/24 (عن ماهية الإجراءات الصارمة المتخذة في حق رئيس مفوضية الشرطة و دوريته في أعقاب اختطافه لمندوبي الجريدة: محمد فـلـالي و رمضان بنسعدون على متن سيارة الشرطة) آنذاك، فضلا عن ذلك قام النائب البرلماني المعني بمراسلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهذا الشأن في الأشهر القليلة الماضية، لكن بعد اتصالنا الهاتفي بمقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان صبيحة يوم الأربعاء: 2009/12/23 لأجل الاستفسار حول مصير ملفنا المطروح لدى المجلس الحقوقي (إرسالية مضمونة بتاريخ: 2008/05/08) فوجئنا برد غير مقنع من قبل موظف المجلس الاستشاري، الذي برر ذلك بأن قضيتنا طرحت لدى الهيئة خارج الآجال المطلوبة وأنه لم يجري البث بعد بشأنها؟ الأمر الذي زكاه رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حرزني من خلال إرسالية في أوائل يناير 2011 ، لكن الغريب في الأمر و من خلال اتصاله بنا هاتفيا ، كان المرحوم ادريس بنزكري رئيس هيئة الإنصاف و المصالحة قد وعدنا بالانكباب على دراسة ملفنا و الحسم بشأنه في أقرب الآجال و العمل على جبر ضررنا ماديا و هو ما لم يحصل حتى كتابة هذه الطلب .. الأمر الذي نعتبره محاولة لطمس حقيقة قضيتنا وتفريغها من محتواها بغرض تبرئة بعض المسؤولين الأمنيين بالعهد الجديد من تهم انتهاكات سجلت بحق المواطن المغربي لتلميع صورة الوضع

الراهن بطريقة أو بأخرى ولو على حساب حقوق المواطن العادي فبالأحرى الصحفي فعن أية آجال محددة تتحدثون في وقت أن هيئة الإنصاف و المصالحة لم تبادر قبل إنشائها بنشر إعلانات و دعاية عبر وسائل الإعلام المرئية و المكتوبة و كذا المسموعة لفائدة ضحايا الاختفاءات القسرية و الاعتقالات التعسفية حتى يتسنى لهم توفير ملفات خاصة بشكاواهم و قضاياهم مع إعطاء مهلة محددة لإيداع الملفات المتعلقة بهم لدى الهيئة و هل أن هيئة الإنصاف و المصالحة و المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنشأ للبت في قضايا سنوات الرصاص فقط دون غيرها ؟ و كأن العهد الجديد لم ترتكب فيه جرائم الاختطافات و الاعتقالات التعسفية في حق صحفيين و أصحاب الرأي و هل جميع ضحايا سنوات الرصاص تقدموا بشكاوى لدى المحاكم المغربية من أجل إنصافهم في أعقاب تعرضهم لأي شكل من أشكال هذه الاعتداءات ..؟..

فالظلم برداء ولبوس الاختطاف والاعتقال التعسفي لا يرتبط ولا يتقيد بالزمان والآجال المحددة ووفق أجندة خاصة إلا في حال تم عقد قطيعة تامة وكاملة مع كل ما يمت بصلة بسنوات الرصاص وما أعقبها، وذلك من خلال إجراء مصالحة صريحة شاملة باسترداد الحقوق إلى أصحابها وتعويض الضحايا وجبر الضرر، و مقاضاة كل من تورط في هكذا اختطافات بحق مواطنين مغاربة.. وبوضع قطيعة مع الماضي بما يضمن عدم تكرار هكذا تجاوزات بحق المواطن المغربي وهي مبادئ كنتم قد أقرتم بها أمام العالم..

ونظرا لهذه الاعتبارات و تلك، نطالبكم بالتدخل العاجل بغرض البت وبشكل فعلي في قضيتنا كما هو الشأن بالنسبة لباقي الضحايا، وإلا فسنلجأ إلى أساليب وأشكال نضالية متعددة لإظهار قضيتنا أمام الرأي العام الوطني و الدولي.. **من اعتصام مفتوح أمام فرع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بوجدة، ثم آخر أمام مقر هيئتك بالرباط وكذا البرلمان فلن نسكت عن الكشف عن المزيد من الحقائق و الأسرار خاصة و أننا ضابط صف دركي /و جندي سابقين كما نطالب بمعاينة جلاذنا الذي كسب رهان هذه المحاكمة الظالمة و المهزلة بإتقال كاهلنا بغرامة مالية تقدر ب: مليون سنتيم مناصفة بيننا و طبيعي جدا أن تنحاز المحكمة إلى أحد دواليب القمع المغربي في شخص الكوميسير ، كما أنه لم يثبت يوما أن قضت المحكمة المغربية لفائدة أي صحفي فبالأحرى المواطن ضد مسؤول أمنى أو سلطوى أو قضائى إلا فى قضية الطفلة "زينب شطيپ" خادمة القاضى فكان ذاك الاستثناء بتدخل ملكى و بعبارة أخرى لم يسبق لأي صحفي أو صاحب رأى أن كسب قضية ضد رمز من رموز الزرواطه.. و أخيرا و ليس آخرأ فإننا نهدد باللجوء إلى إحدى الدول فرارا من جحيم الظلم و القهر فى حال لم يجر تسوية ملفنا المشروع.. فى أقرب الآجال و ما ضاع حق وراعه مطالب .**

إمضاء الصحفيين. (ضابط صف دركي/جندي سابقين)